

خلاصة المقالات

سبزخدا

الاضطرار إلى الجريمة في الفقه والقانون

مسعود امامي

لم يتم تبيين الاحكام المختلفة المتعلقة بالاضطرار إلى الجرائم بوضوح، في الفقه، وهذا الأمر كان سبباً في أن تكون القوانين الجزائية والتي من جملتها قانون الجزاء الاسلامي المصوب في عام ١٣٩٢ هـ. ش (٢٠١٣ م). ناقصة بشكل واضح فيما يتعلق بهذا الامر. سعى كاتب هذه المقالة في أن يقوم باستنباط الاحكام المختلفة المتعلقة بالاضطرار إلى الجريمة في النفس والعضو، وقام ببيان النواقص الموجودة في القوانين الجزائية كذلك، وفي نهاية المطاف قام بابداء مقترحات من اجل اصلاح قانون الجزاء الاسلامي. العبارات الرئيسية: الاضطرار، الجريمة، القصاص، الاكراه.

النظرة الواقعية، نقطة عطف في الاسلوب الاجتهادي للمحقق البهبهاني

السيد ضياء المرتضوي

إن من الخصائص البارزة في الاسلوب الاجتهادي للوحيد البهبهاني، هي الواقعية والاهتمام بمعرفة موضوعات الاحكام والاثار الذي تركه هذه المعرفة في سرعة الوصول والاقتراب من الاحكام الشرعية.

وقد اظهر المحقق البهبهاني هذه الخصيصة عن طريق مناهجه المختلفة سواء العقلية منها والتاريخية او الاجتماعية او العرفية أو العقلانية وفي مختلف مباحثه الفقهية، وقد زاد عليها قوة وعمقاً، معرفته العامة بموضوعات الاحكام والجو العام لصدور الروايات

والضروريات واللوازم الاجتماعية للاحكام .

إن نهجه هذا يشمل طيفاً وسیعاً من المسائل من لزوم ملائمة الاستنباط للالزامات العقلية والعقلانية حتى لزوم ملائمة الامور العينية والحسية والطبيعية ، وصولاً إلى معرفة الالزامات العرفية ومقتضيات الحياة الاجتماعية ، والاستفادة من الوقائع التاريخية المختلفة في معرفة معاني الروايات والجمع بين الادلة والاستناد بالسيرة الوسيعة للمسلمين وسيرة الشيعة ومنزلة وسيرة أهل البيت عليهم السلام ، ومن الدقة في حدود الموضوعات والاستناد عليها حتى معرفة تاريخ موارد التقية ، ومن التأكيد على انصراف العبارات إلى المعاني العرفية حتى الاعتقاد بالضعف النسبي لاعتبار المكاتبات ، ومن معرفة خصائص الراوي حتى معرفة خصائص تعلق الحكم بالنساء .

إن مجال تقرير وتحليل كل ما وصل إليه هذا المحقق واسع جداً ، ولكن ما جاء في هذه المقالة يعتبر تقريراً كلياً واجمالياً لهذا التوجه تم بيانه في تسع محاور وتم بيان امثلة لهذا التوجه في كل محور من المحاور .

العبارات الرئيسية : الوحيد البهبهاني ، اسلوب الاجتهاد ، معرفة المواضيع ، العرف ، التقية .

دراسة تحليلية في طريقة التنظيم الفقهي لروايات التغمي في قراءة القرآن

سيف الله صرامي

يمكن تقسيم الروايات الفقهية في التغمي في قراءة القرآن الكريم إلى قسمين أساسيين : الاول ، الروايات التي يمكن على اساسها أن نخرج أي تجميل للصوت بأي طريقة كانت في قراءة القرآن الكريم موضوعاً وتخصصاً من موضوع الحرمة الشرعية للغناء . وهذا القسم يشتمل على خمسة مجموعات من الروايات . وموضوع هذه الروايات هو ليس قراءة القرآن الكريم ؛ ولكن دلالتها هي خروج التغمي بقراءة القرآن الكريم خصوصاً من حكم حرمة الغناء ، وهي تعتبر مخدوشة وليست تامة .

الثاني ، الروايات التي يكون موضوعها قراءة القرآن الكريم . وهذا القسم يشتمل على سبعة مجموعات من الروايات . مجموعتين من هذه السبعة مجاميع تتوافق مع عموم حرمة الغناء . ومجموعة واحدة تبين فقط ما هو ملاك حلاوة الصوت وتفوقه في قراءة القرآن الكريم . واربعة مجموعات الباقية لا تعتبر كافية من اجل تخصيص عمومات حرمة الغناء وذلك بسبب وجود خلل في دلالتها وسندها .

العبارات الرئيسية : الغناء ، القراءة ، القرآن ، الروايات .

دراسة فقهية في مفهوم ومصاديق الصوت اللهوي في تلاوة القرآن الكريم

حميد إيماندار - احسان على اكبرى بابوكانى

إن البيان الصحيح لمفهوم الصوت اللهوي وتحديد موضوع الحكم الشرعي الخاص به، له علاقة وثيقة بمبحث الغناء.

سيتم في هذه المقالة تعريف الصوت الملازم والممهّد للمعاصي بعنوانه موضوعاً للحرمة الشرعية في الصوت اللهوي.

لا يمكن تصور تحقق الاصوات اللهوية في بعض المعاني المطروحة للنقاش مثل الالحن المتولدة عن الآلات الموسيقية والاصوات الطربية والغناء المتلازم مع المعاصي، في تلاوة القرآن الكريم وذلك لاسباب كثيرة.

ومن جانب آخر فإنه من الممكن التصور بأن الصوت اللهوي بمفهومه (الالحن المتناسبة مع المجالس اللهوية) هو المتصف بالحرمة في تلاوة القرآن الكريم حصراً.

وبحسب اعتقاد الكاتب فإن هذا النوع من الاصوات اللهوية يعتبر من أكثر انواع الاصوات المضرة في تلاوة القرآن الكريم الاحترافية.

إن فقهاء أهل السنة لم يعتبروا الصوت اللهوي هو الموضوع للحرمة الشرعية وإنما اعتمدوا على عنوان الغناء فحسب.

وهذه المسألة يمكنها أن تكون ذات تأثير كبير في طريقة تعامل القراء الشيعة مع الطرق المتداولة بين قراء أهل السنة من حيث ايجاد الاساليب والنغمات القرآنية.

العبارات الرئيسية: الصوت اللهوي، الغناء، تلاوة القرآن.

دراسة الاختلاف في تعميم دليل الحكمة في الحكم

حسن علي اكبريان

إن موضوع هذه المقالة هو دراسة اختلاف الآراء في مسألة تطبيق حكمة الاحكام في استنباط الحكم، في تضييق وتوسعة الدليل عن طريقه. إن تعابير (الحكمة لا تعمم ولا تخصص) و (عدم الإطراد إثباتاً ونفيًا) و (الحكم لا يدور مدار الحكمة) و (لا يكون جامعاً ولا مانعاً) هي تعابير معروفة في ادبيات علم الفقه والاصول المعاصر. وقد اعتبر البعض الحكمة معممة كالعلة. وقد طرحت في الآونة الاخيرة اقوال اخرى تفرعت من مبنى التعميم في الحكمة. ومن وجهة نظر هذه المقالة فإن ادبيات هذه المسألة لا تعتبر شفافة من كثير من

النواحي، وعدم الشفافية هذا يؤدي إلى توهم النزاع، والظاهر أنه كلما زادت مباحث هذه المسألة كلما زادت الابهامات والاختلافات. والمقالة المطروحة ومن أجل رفع اللثام عن هذه المسألة قامت بطرح الجوانب المختلفة لهذه المسألة وقامت ببيان مجموعة الأقوال المطروحة حولها وبيان الجوانب المختلفة التي تتعلق بها لبيان مقدار واقعية هذه الاختلافات في وجهات النظر ومدى واقعتها في تعميم الدليل على الحكمة.

وهذه الجوانب هي: ١. التوسعة والتضييق في حكمة الحكم في الاستظهارات الأولية والثانوية؛ ٢. توسعة الدليل في العلة التامة وتضييقه في العلة الناقصة؛ ٣. ظهور التعليل في بيان العلة أو بيان الحكمة؛ ٤. معيار تمييز العلة عن الحكمة.

وفي هذه المقالة تم السعي وعن طريق تبين المحل الدقيق لمدعيات الآراء في كل جانب من الجوانب ليظهر لنا أن عدم تعميم الدليل بحكمة الحكم ينبع من جهة أن حكمة الحكم ليست اختلافية؛ وإذا ظهر تعميم ما فإنه ناشئ من الحكمة وليس من باب حكمته. العبارات الرئيسية: حكمة الحكم، فلسفة الحكم، علة الحكم، التخصيص، التعميم.

أطر شؤون المعصوم في علم الاصول

سعيد ضيائي فر

من خلال البحث في القرآن الكريم والروايات المعتمدة، يمكننا ملاحظة أن النبي الاكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام لهم شؤون اخرى غير مسألة ابلاغ الرسالة الالهية، مثل شؤونهم الطبيعية في المجتمع وشأنهم الولائي والقضائي بين الناس، كما ذكر ذلك علماء الكلام والفقه والاصول حيث ذكروا شؤوناً متعددة للمعصومين عليهم السلام.

إن التوجه لها والاستفادة من هذه الشؤون المختلفة في مختلف العلوم الاسلامية سيكون له التأثير والنتائج الملحوظة في تلك العلوم.

وفي هذه المقالة سعينا جاهدين أن نوضح باختصار الشؤون المؤثرة للمعصومين في علم الاصول وسوف نتعرض إلى أهم النتائج المترتبة من الاستفادة من تلك الشؤون في علم الاصول. وهذه النتائج هي تفكيك الروايات القابلة للاستناد في علم الاصول من الروايات الغير قابلة للاستناد عليها، حل التعارض بين الروايات المثبتة لبعض المسائل الاصولية، تعيين الوظيفة في حالة الشك في الروايات القابلة للاستناد في علم الاصول وختاماً تعريف السنة. العبارات الرئيسية: شؤون المعصوم، علم الاصول، الروايات القابلة للاستناد، حل تعارض الروايات، حدود السنة.

اصول الفقه، التوجهات والاساليب

علي شفيعي

من جملة الفصول المهمة في العلم الجديد (فلسفة علم الاصول) هي البحث في الاساليب والتوجهات لعلم الاصول . إن علم الاصول يعتبر وليداً لضرورة وحاجة علم الفقه على مر التاريخ، وقد مر بتحويلات وتطورات هيكلية وطريقة مختلفة . إن مقايسة كتاب الذريعة للمرحوم السيد مع تأليفات الاصوليين المعاصرين ومن خلال نظرة مختصرة على الادوار التاريخية المختلفة للاصول يكشف أمامنا هذه التحويلات بشكل واضح .

يمكن اعتبار هذه التحويلات في الجملة أنها نتيجة للمناهج المختلفة للاصوليين وطرقهم المتباينة التي تتبع التحويلات التي كانت تحصل في الجو الذي يعيشون فيه وكان مؤثراً في توجهاتهم .

إن طرح مباحث جديدة مثل اصول فقه الحكومة الذي ظهر بسبب فقدان مجموعة من المباحث المهمة الناظرة لفقه الحكومة الفقه الحكومي والاعتقاد بأن اصول الفقه الموجودة لا يمكنها الاجابة على الاحتياجات والهموم الموجودة في المجال الحكومي، مما يزيد في ضرورة هذه الدراسة؛ وذلك لأنه حتى وإن كانت التشعبات الموجودة في علم مهم مثل علم الاصول مطلوبة وضرورية ولكن يجب أن تكون بمستوى هذا العلم وأن تكفي احتياجاته كاملة، لا أن نجعلها معبراً لرفع بعض النواقص القليلة الموجودة التي يمكن ادارتها ويمكن تداركها فنسب العيب بهذا العلم .

في هذه المقالة تم السعي بالاضافة إلى الاشارة إلى هذه الاساليب والتوجهات، بيان النظرة العامة حول التوجهات والاساليب وعللها في علم الاصول بشكل مختصر .
العبارات الرئيسية: اصول الفقه، التوجه، الاسلوب، معرفة العلل، مدرسة المحدثين، مدرسة الاصوليين، المنهج الاستقلالي، المنهج الآلي، المنهج التلفيقي .